

مبادرات تعزز شعور المواطن اللبناني بالامان



التحديات الأساسية

الخطوات المقترحة من قبل لائحة لبنان حرزانا

لدى وصول لائحة لبنان حرزانا الى الندوة البرلمانية سيبادر اعضاؤها الى اتخاذ الخطوات التالية لتعزيز شعور المواطن اللبناني بالامان.

✓ في موضوع الامن:

سيقترح اعضاء اللائحة التشريعات والانظمة اللازمة لتعزيز الامن الاستباقي، اي الامن الذي يحمي المواطن قبل وقوع الجريمة وهو على نوعين:

✓ الامن التوقعي Predictive Policing: وهو مبني على معطيات احصائية تعمل وفق برنامج معلوماتي متطور يتوقع احتمالات حصول الجريمة او التعدي في اماكن واوقات معينة فيقود ذلك الى تكثيف دوريات الشرطة في هذه الاماكن والاوقات. بينت الدراسات ان اعتماد هذا الاسلوب يخفف من نسبة الجريمة بحدود 20٪ دونما الحاجة الى اي زيادة في عديد قوى الامن.

✓ الامن المجتمعي Community Policing: يقوم على انخراط افراد من الشرطة في الحياة الاجتماعية للاحياء والقرى من خلال فريق عمل متخصص يتألف والنسيج الاجتماعي فيها مما يسمح له بالاطلاع على المشاكل الصغيرة قبل ان تكبر فيقوم بحلها على طريقة شيخ الصلح او انذار من يفتعلها او ابعاده عن بعض الاماكن فيرتدع.

✓ في حكم القانون

يمكن تعزيز حكم القانون من خلال:

دعم استقلال القضاء وتحسين العدالة

كلما كان القضاء مستقلا كلما شكل ذلك حصنا للعدالة ويوفر الدعم لتطبيقها. من هنا سوف يعتمد اعضاء اللائحة على تعديل القانون الذي يرعى تعيين القضاة. بحيث يصبح هذا التعيين مناصبا بمجلس القضاء الاعلى دون غيره ويكون له سلطة تسريح القضاة والبت بروايتهم ومخصصاتهم وترقيتهم ونقلهم الخ... من شأن هذا التعديل صيانة استقلالية القضاء المنصوص عنها في الدستور ليصبح رأس حربة ضد الفساد والتجاوزات والاخلال بالقوانين على مختلف المستويات.

تطبيق القوانين بشدة ودون تمييز:

لا بد للقضاة من التشدد في تطبيق القوانين واتباع مبدأ الثواب والعقاب ومعاملة الجميع سواسية امام القانون مهما علا شأنهم ومهما كانوا "محميين" دون اي تراخ او تمييز او مراعاة لاي كان. لذلك سوف يقوم اعضاء اللائحة بالتشجيع على تنفيذ القوانين ومتابعة عمل كافة الاجهزة الرقابية. كما انهم سوف يبادرون الى سد اي فراغات تشريعية او غموض تشريعي يستطيع من خلاله المنتفذون التدخل لتعطيل او تحوير تنفيذ حكم القانون. ولا ننسى مبدأ ان العدالة المتأخرة غير منصفة، لذا سوف يعملون على مساعدة القضاء على انجاز مهمته دون تأخير.

إن شعور المواطن بالامان ينبع من ثقته بأن الدولة قادرة على حمايته من التحديات وان القضاء قادر على الاقترصاص من المعتدين واعطاء كل صاحب حق حقه.

اما في الحماية من التحديات فقد نجحت القوى الامنية في مكافحة الارهاب وفي القبض على المجرمين والمعتدين بسرعة قياسية لكنها لم تستطع حماية المواطن من الجريمة بحد ذاتها. ونحن اليوم نشهد تصاعد وتيرة انواع من الجرائم غير معهودة في لبنان فترى مثلا "زوجا" يردي زوجته على قارعة الطريق، و"جارا" يقتل جيرانه لخلاف على عواء كلب، وترى شخصا يقتل شخصا آخر امام مئات من المواطنين لخلاف على اولوية مرور. كما اننا نرى اناسا يهربون مواطنين آخرين بالضرب والاهانات ويعتدون على مؤسسات دونما عقاب لانهم "محميون".

اما في تطبيق حكم القانون فيبين مؤثر حكم القانون لـ "مشروع العدالة العالمية" وهو هيئة عالمية ترمي الى تعزيز تطبيق القوانين حول العالم في احصائياته لعام 2017. ان لبنان يقع في المرتبة 87 من 113 بلداً وفي المرتبة 6 من أصل 7 بلدان في منطقة الشرق الاوسط وافريقيا من حيث حسن تطبيق القوانين.

وقوع لبنان في هذه المرتبة يشير الى ضعف حكم القانون وخاصة في ما يتعلق بالاقوياء و"المحميين" مما يقود بعض المواطنين الى "تحصيل حقهم بيدهم" وانكفاء البعض الآخر عن احترام القوانين ولو عن طريق المناورة والمداورة.